الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/52/L.26
14 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٥ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
التجارة والتنمية

جمهورية تنزانيا المتحدة*: مشروع قرار

إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل
التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى أحكام قراراتها ٢١٤/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٢/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ و ١٦٩/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٩٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥،

وإذ تدرك أن افتقار البلدان النامية غير الساحلية إلى منفذ بري موصل إلى البحر، الذي يزيده تفاقما موقعها النائي وعزلتها عن الأسواق العالمية، فضلا عن جسامة تكاليف ومخاطر المرور العابر، إنما يفرض قيودا خطيرة على مجمل جهود التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تدرك أيضا أن ستة عشر بلدا من البلدان النامية غير الساحلية تصنفها الأمم المتحدة أيضا ضمن أقل البلدان نموا، وأن موقعها الجغرافي يشكل عقبة إضافية تقلل من قدرتها العامة على مواجهة تحديات التنمية،

وإذ تدرك كذلك أن معظم بلدان المرور العابر هي ذاتها بلدان نامية تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة، بما في ذلك الافتقار إلى الهياكل الأساسية الملائمة في قطاع النقل،

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

97-31891 141197 141197

وإذ تشير إلى التدابير الرامية إلى معالجة مشاكل المرور العابر للبلدان النامية غير الساحلية تتطلب التعاون والتعاضد بصورة أوثق بل وأكثر فعالية بين تلك البلدان ودول المرور العابر المجاورة لها،

وإذ تلاحظ الأجزاء ذات الصلة من برنامج للتنمية[1] بشأن الحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تدرك الدور الهام الذي تؤديه الترتيبات التعاونية الثنائية والتعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في تخفيف حدة مشاكل المرور العابر للبلدان النامية غير الساحلية وتحسين شبكات النقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

وإذ تدرك أيضا أهمية مواصلة أنشطة اللجان الإقليمية لتحسين الهيكل الأساسي للنقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

وإذ تلاحظ أهمية تعزيز تدابير الدعم الدولية القائمة بغية مواصلة التصدي لمشاكل البلدان النامية غير الساحلية،

١ - تعيد تأكيد حق البلدان النامية غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه، وحقها في حرية المرور العابر خلال أقاليم دول المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا للقانون الدولي؛

٢ - تعيد أيضا تأكيد أن بلدان المرور العابر النامية، يحق لها، في ممارسة سيادتها الكاملة على أقاليمها، أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم الإخلال بمصالحها المشروعة بأي شكل من الأشكال نتيجة للحقوق والتسهيلات الممنوحة للبلدان النامية غير الساحلية؛

٣ - تطلب إلى كل من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها، استلهاما بروح التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثنائي، أن تنفذ التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز جهودها التعاونية والتعاضدية لمعالجة مشاكلها المتعلقة بالمرور العابر؛

٤ - تناشد مرة أخرى جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية أن تقوم، على سبيل الاستعجال والأولوية، بتنفيذ الإجراءات المحددة المتصلة بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية

---

(١) انظر القرار ٥١/٢٤٠، المرفق.

غير الساحلية التي تمت الموافقة عليها في القرارات والإعلانات التي اعتمدتها الجمعية العامة، وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة ذات الصلة بالبلدان النامية غير الساحلية، وكذلك في الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[٢]؛

٥ - تلاحظ انعقاد الاجتماع الثالث للخبراء الحكوميين في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية، في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وما توصل إليه من نتائج وتوصيات، وما قدمه من مقترحات من أجل اتخاذ إجراءات في المستقبل؛

٦ - تطلب إلى البلدان النامية غير الساحلية وجاراتها من بلدان المرور العابر زيادة تكثيف جهودها التعاونية والتعاضدية في تناول مشاكل المرور العابر، في خلال جملة أمور، منها تطوير مرافق الهياكل الأساسية للنقل العابر، والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية لتنظيم عمليات النقل العابر، ووضع المشاريع المشتركة في مجال النقل العابر، وتعزيز المؤسسات والموارد البشرية العاملة في مجال النقل العابر؛

٧ - ترحب بانعقاد أول اجتماع استشاري دون إقليمي لبلدان شمال شرق آسيا بشأن التعاون في مجال النقل العابر، وذلك في أولانباتور في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧، برعاية الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتؤيد مذكرة تفاهم أولانباتور التي اعتمدها ذلك الاجتماع؛

٨ - تطلب الى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع البلدان والمؤسسات المانحة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية والمؤسسات دون الإقليمية ذات الصلة، أن يواصل جهوده لتنظيم أفرقة استشارية خاصة، متى طلبت ذلك البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية المعنية، لتحديد مجالات العمل ذات الأولوية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي ولوضع برامج للعمل؛

٩ - تؤكد ضرورة دمج المساعدة المقدمة لتحسين مرافق وخدمات النقل العابر في الاستراتيجيات الإنمائية الاقتصادية الشاملة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وأنه ينبغي، بالتالي، عند تقديم المساعدات من المانحين، أن تؤخذ في الاعتبار حاجة البلدان النامية غير الساحلية الى إعادة تشكيل اقتصاداتها في الأجل الطويل؛

---

(٢) انظر TD/B/42 (1)/11-TD/B/LDC/AC.1/7.

١٠ - تدعو البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف الى تقديم مساعدات مالية وتقنية مناسبة الى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في شكل منح أو قروض تساهلية لبناء وصيانة وتحسين مرافقها المخصصة للنقل والتخزين وغيرها من المرافق ذات الصلة بالمرور العابر، بما في ذلك إيجاد طرق بديلة وتحسين الاتصالات؛

١١ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل، حسب الاقتضاء، تعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية، وأن يوسع نطاق دعمه للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في قطاعي النقل والاتصالات، وأن يزيد من تعاونه التقني من أجل التنمية بهدف تعزيز الاعتماد على الذات فيما بين هذه البلدان على المستوى الوطني والجماعي؛

١٢ - تطلب الى الأمين العام أن يعقد في نيويورك في عام ١٩٩٩ في حدود المستوى الإجمالي للموارد لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، اجتماعا آخر للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية، بما في ذلك المنظمات واللجان الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، لاستعراض التقدم المحرز في تطوير نظم المرور العابر، بما في ذلك المسائل القطاعية وتكاليف النقل العابر بغية استكشاف إمكانية وضع تدابير ضرورية ذات توجه عملي،

١٣ - تطلب الى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يسعى الى الحصول على تبرعات لكفالة مشاركة ممثلي البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية في الاجتماع المشار اليه في الفقرة ١٢ من هذا القرار؛

١٤ - تلاحظ مع التقدير إسهام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في وضع تدابير دولية لمعالجة المشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، وتحث المؤتمر، في جملة أمور، على أن يبقي قيد الاستعراض الدائم تطور مرافق الهياكل الأساسية للنقل العابر ومؤسساته وخدماته، ويرصد تنفيذ التدابير المتفق عليها، بعدة طرق منها إعداد دراسة حالة، ويتعاون في جميع المبادرات ذات الصلة، بما فيها مبادرات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ويعمل كمركز تنسيق بشأن القضايا الشاملة لعدة مناطق والتي تهم البلدان النامية غير الساحلية؛

١٥ - تدعو الأمين العام للأمم المتحدة الى أن يقوم، بالتشاور مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، باتخاذ تدابير مناسبة، للتنفيذ الفعال للأنشطة المطلوبة في هذا القرار، وبتعزيز قدرة مكتب المؤتمرات للمنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية، من خلال عدة أمور منها الإبقاء على العدد المناسب من الموظفين، بهدف التنفيذ الفعال لولايته الخاصة بزيادة الدعم المقدم للبلدان النامية غير الساحلية؛

١٦ - ترحب بمذكرة الأمين العام، وبالتقرير المرحلي المقدم من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بشأن الاجراءات المحددة المتصلة بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية[٣] وتطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم هو والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بإعداد تقرير عن تنفيذ هذا القرار، وأن يقدماه الى مجلس التجارة والتنمية والى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين.

- - - - -

(٣) A/52/329.